

جمهورية العراق
وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء



Central Statistical Organization IRAQ

قسم إحصاءات التنمية البشرية
وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي

الإطار الوطني لمؤشرات النوع الاجتماعي

في العراق

2015

الإطار الوطني لمؤشرات النوع الاجتماعي

في العراق

2015

قسم إحصاءات التنمية البشرية
وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي

المحتويات

الصفحة	الموضوع
1	المقدمة (مدخل)
1	منهجية العمل
2	الأهداف والقضايا والمؤشرات Goal Issues Indicator
2	مسؤولية إحصاءات النوع الاجتماعي
3	الرؤية التي تتبناها وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي
3	أهداف وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي
3	مهام وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي
4	إدماج منظور النوع الاجتماعي
4	دور الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة في إدماج منظور النوع الاجتماعي
4	تحديات إدماج منظور النوع الاجتماعي
5	العناصر المطلوبة لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية
5	تجربة العراق بالنوع الاجتماعي
6	الإطار الوطني لمؤشرات النوع الاجتماعي
6	أهمية الإطار الوطني لقياس قضايا النوع الاجتماعي
7	مراحل إعداد الإطار الوطني (المرحلة الأولى)

7	مراحل إعداد الإطار الوطني (المرحلة الثانية)
7	مراحل إعداد الإطار الوطني (المرحلة الثالثة)
12	المؤشرات الأخرى
12	المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي (الكمية / النوعية)
12	تحليل قضايا النوع الاجتماعي
12	فجوة إحصاءات النوع الاجتماعي
13	الشركاء (المنتجين والمستفيدين)
13	التشاور مع الشركاء
14	قواعد بيانات النوع الاجتماعي
14	إستبيان إلكتروني عن النوع الاجتماعي
15	قطاعات الإطار الوطني
16-15	قطاع الفقر والجوع والاقتصاد
19	قطاع تعليم المرأة وتدريبها
20	مؤشرات قطاع تعليم المرأة وتدريبها
23-22	قطاع الحياة العامة وصنع القرار والتمكين
25	قطاع حقوق الأنسان والعنف (المرأة والفتيات)
28	قطاع البيئة

30	قطاع الصحة
31	قطاع الصحة - الصحة العامة
32	مؤشرات قطاع الصحة
35-34	قطاع الخصائص الديموغرافية
37	قطاع الهجرة والنزوح
39	قطاع الجريمة
40	قطاع الرياضة
41	قطاع الإعلام
42	قطاع البحث والتطوير
43	التوصيات
44	المصادر

الجدول

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
9	قطاعات الإطار الوطني لمؤشرات النوع الاجتماعي	(1)
11-10	المؤشرات النوعية للإطار الوطني	(2)
17	مؤشرات قطاع الفقر والجوع والاقتصاد	(3)
18	المؤشرات النوعية لقطاع الفقر والجوع والاقتصاد	(4)
21	مؤشرات قطاع تعليم المرأة وتدريبها	(5)
23	مؤشرات قطاع الحياة العامة وصنع القرار والتمكين	(6)
24	المؤشرات النوعية لقطاع الحياة العامة وصنع القرار والتمكين	(7)
26	مؤشرات قطاع حقوق الإنسان والعنف (المرأة والفتيات)	(8)
27	المؤشرات النوعية لقطاع حقوق الإنسان والعنف (المرأة والفتيات)	(9)
29	مؤشرات قطاع البيئة	(10)
32	مؤشرات قطاع الصحة	(11)
33	المؤشرات الصحية المستبدلة بأخرى	(12)
35	مؤشرات قطاع الخصائص الديموغرافية	(13)
38	مؤشرات قطاع الهجرة والنزوح	(14)
38	مؤشرات قطاع المرأة ونزاعات الحروب	(15)
39	مؤشرات قطاع الجريمة	(16)
40	مؤشرات قطاع الرياضة	(17)
41	مؤشرات قطاع الإعلام	(18)
42	مؤشرات قطاع البحث والتطوير	(19)

الأشكال

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
(1)	مستويات الإطار الوطني لمؤشرات النوع الاجتماعي	8
(2)	المؤشرات الكمية والنوعية حسب قطاعات النوع الاجتماعي	11
(3)	الشركاء المنتجين والمستفيدين من الإحصاءات	14
(4)	مؤشرات قطاع الفقر والجوع والاقتصاد	17
(5)	مؤشرات قطاع تعليم المرأة وتدريبها	21
(6)	مؤشرات قطاع الحياة العامة وصنع القرار والتمكين	24
(7)	مصادقة العراق على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان	26
(8)	مؤشرات قطاع حقوق الإنسان والعنف (المرأة والفتيات)	27
(9)	مؤشرات قطاع البيئة	29
(10)	مؤشرات قطاع الصحة	33
(11)	مؤشرات قطاع الخصائص الديموغرافية	36
(12)	مؤشرات قطاعا (الهجرة والنزوح / المرأة ونزاعات الحروب)	38
(13)	مؤشرات قطاعات (الجريمة، الرياضة، الإعلام، البحث والتطوير)	43

المقدمة (مدخل)

مفهوم النوع الاجتماعي يعني العلاقات والأدوار والسلوك المناسب الذي يحدده المجتمع لكل من الرجل والمرأة مسبقاً في ضوء موروثات اجتماعية ومنظومة ثقافية تضم مجموعة من العادات والتقاليد والقيم السائدة في مجتمع ما وفي فترة زمنية معينة .

يعد هذا التقرير وثيقة فنية بمنظور إحصائي تتناول مراحل تطور مؤشرات النوع الاجتماعي مع مراعاة تحقيق المساواة بين الجنسين بهدف الوصول الى تنمية مستدامة ومتوازنة و ردم الفجوة بين المرأة والرجل . فقد تزايدت الحاجة الى إدماج منظور النوع الاجتماعي في نظم الإحصاءات الوطنية وفي عملية إنتاج الإحصاءات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي .

ومن القضايا الهامة أيضاً في مجال الإحصاء هي توفر مؤشرات نوعية وكمية مراعية للنوع الاجتماعي وقابلة للمقارنة الدولية بحيث يتسنى رسم سياسات مرتكزة على أدلة النوع الاجتماعي .

وحتى الآن لم تتوصل عملية إنتاج الإحصاءات الى مجارة الإلتزامات العالمية بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة . ومن هذه الإلتزامات ما تشمله إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان بيجين وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية .

منهجية العمل

أستند العمل بإعداد الإطار الوطني لمؤشرات النوع الاجتماعي على مؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي قسمت الى ثلاث مستويات حسب مدى توافرها في المصادر الوطنية أو توافرها لكنها غير منشورة أو محتسبة أو من تحتاج منها الى صياغة تشريعات جديدة أو إتخاذ إجراءات معينة (إجراء مسح) تأخذ على عاتقها مراعاة النوع الاجتماعي .

وكان هناك للشركاء (الجهات الحكومية الرسمية والمؤسسات التابعة لها) دور في عملية التشاور وجمع البيانات والمؤشرات الخاصة بالنوع الاجتماعي بغية التعرف على واقع المرأة الذي تعيشه من جميع نواحي الحياة المختلفة بالمقارنة مع الرجل وقد كان لوحدات النوع الاجتماعي المشكلة مؤخراً دور في ذلك .

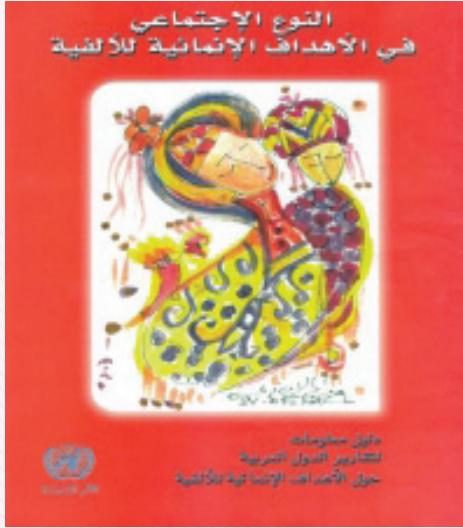
وقد شكلت مؤشرات منهاج عمل بيجين ومؤشرات الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة بالإضافة الى المؤشرات الوطنية المتوافرة بتقارير المرأة والرجل العمود الفقري لمؤشرات النوع الاجتماعي في الإطار الوطني .

خطة عمل الإطار الوطني

وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي



وهو عبارة عن إطار ثلاثي الأبعاد للبلدان العربية يمثل الأهداف (Goals) القضايا (Issues) المؤشرات (Indicators) وقد نوقش في إجتماع الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء المعني بالنوع الاجتماعي والأهداف الإنمائية للألفية. ويقدم الإطار المشترك المجالات ذات الأولوية المقابلة للمواضيع المشتركة بالأهداف وخاصة قضايا النوع الاجتماعي مع ما يقابلها من مؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي.



غلاف التقرير

صورة توضيحية لمسيرة منهاج عمل بيجين

مسؤولية إحصاءات النوع الاجتماعي :

- "نؤكد من جديد أن المساواة بين الجنسين وتعزيز حماية التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ، أمور لاغني عنها في النهوض بالتنمية والسلام والأمن" قرار الجمعية العامة 1/60 ، نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005.
- وتماشياً مع ذلك والاحتياجات التي برزت في العراق وتزايد الحاجة لتطوير أنظمة الإحصاءات الوطنية نفذ مشروع تطوير إحصاءات النوع الاجتماعي على أمل التمهيد لوضع سياسات تعتمد على حقائق إحصائية مع التركيز بشكل خاص على دمج قضايا النوع الاجتماعي في سياسات وبرامج التنمية على المستوى المحلي والوطني وذلك لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل في المجتمع العراقي . وكذلك رفع مستوى الوعي بأهمية هذه الإحصاءات بالنسبة إلى كافة القضايا التنموية وتحسين القدرات الوطنية لإنتاج إحصاءات ومؤشرات ذات نوعية عالية ومراعية للنوع الاجتماعي .

الرؤية التي تتبناها وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي

- أن تكون وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي بمستوى يوازي أفضل الوحدات الإحصائية الدولية المختصة بالنوع الاجتماعي بحيث تكون المرجعية الوطنية الموثوقة للمعلومة الإحصائية عن النوع الاجتماعي وزيادة التنسيق والتعاون مع كافة الجهات المنتجة للبيانات ومؤشرات النوع الاجتماعي من وحدات مماثلة في دوائر ومؤسسات الدولة بالإضافة إلى المستفيدين والباحثين وواضعي السياسات ومنظمات المجتمع المدني.

أهداف وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي

1. إنتاج ونشر وتطوير الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية
2. رفع مستوى الوعي عند الجمهور
3. تحسين القدرات الوطنية في إنتاج وتحليل ونشر دراسات وإصدار منشورات عن النوع الاجتماعي
4. بناء قاعدة بيانات وطنية عن مؤشرات النوع الاجتماعي في العراق

مهام وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي

- جمع وتطوير وتقييم وتحليل بيانات ومؤشرات عن النوع الاجتماعي .
- رصد التقدم المحرز في مؤشرات النوع الاجتماعي .
- إدماج منظور النوع الاجتماعي في العمليات الإحصائية للنظام الإحصائي الوطني
- تنظيم الدورات التدريبية الخاصة بالنوع الاجتماعي

إدماج منظور النوع الاجتماعي

يتم التخطيط للتنمية من منظور النوع الاجتماعي على مستويات عدة ، غالباً ما تكون رسمية (مؤسسات حكومية) وغير رسمية (منظمات المجتمع المدني) وعلى المستوى الرسمي تحدد الجهات المسؤولة عن التخطيط الاحتياجات والمتطلبات المطلوب إدراجها ضمن خطة التنمية من دون إستثناء أي قطاع أو شريحة اجتماعية أما على المستوى المجتمعي المدني فيتمحور هذا التخطيط حول تنفيذ الخطة الوطنية وذلك من خلال وضع برامج ومبادرات قابلة للتنفيذ ومرتبطة باحتياجات المجتمع المدني وخصوصيته الاجتماعية والاقتصادية . وتشكل عملية إدماج منظور النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية سياسة مؤسسية واستراتيجية برمجية تسعى الى إدماج احتياجات المرأة والرجل في جميع جوانب أنشطة الدولة وقطاعاتها المختلفة وهي إحدى أهم الوسائل الضرورية للمساعدة على التغيير ، حيث أنها تضي الطابع الرسمي المؤسسي على مبدأ أو سياسة مما يجعلها أكثر فعالية لإحداث التغيير النوعي في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين .

دور الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة في إدماج منظور النوع الاجتماعي

1. إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الخطط والاستراتيجيات الوطنية
2. تعيين نقاط ارتكاز أو إنشاء وحدات لمعالجة قضايا النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين الجنسين داخل المؤسسات الحكومية
3. المساهمة في صياغة السياسات والمشاريع
4. اعتماد موازنات مراعية لقضايا النوع الاجتماعي
5. تطوير قواعد بيانات وإحصاءات مصنفة حسب الجنس
6. تشكيل إئتلافات أو لجان وطنية متخصصة
7. تنفيذ أنشطة بناء القدرات والتدريب
8. سن وتعديل القوانين والتشريعات

تحديات إدماج منظور النوع الاجتماعي

1. ضعف الإرادة السياسية
2. قلة الإلمام بقضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية
3. التغيير المستمر لكوادر وحدات النوع الاجتماعي
4. ضعف الخبرات والكفاءات
5. ضعف آليات المساءلة
6. ضآلة التمويل
7. النقص في البيانات والإحصاءات المصنفة حسب الجنس
8. صعوبة إعداد موازنات تراعي قضايا النوع الاجتماعي

العناصر المطلوبة لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية

- * تمثيل المرأة في البنى السياسية وتمثيل مصالحها على جميع المستويات في الهيئات المعنية بالتخطيط شأنها شأن مصالح الرجل
- * توفير الموارد والمصادر المالية البشرية من أجل دعم السياسات المقررة وتحديد مراكز المسؤولية أو الجهات المسؤولة عن إدماج قضايا النوع الاجتماعي وتنفيذ السياسات والخطط والبرامج والمشاريع في مختلف الهيئات والمنظمات والمؤسسات
- * تركيز العمل على الأطر التي تعتمد عليها مختلف المنظمات والمؤسسات والهيئات في التخطيط ورسم السياسات والتأكيد على منح المرأة والرجل فرصاً متساوية في الحصول على التدريب والترقيات في العمل وحضور المؤتمرات
- * توعية موظفي القطاع العام بقضايا النوع الاجتماعي وتدريب الكوادر العاملة ضمن وحدات النوع الاجتماعي أو وحدات تكافؤ الفرص (حسب المسيمات) على مهارات التخطيط والمتابعة والتقييم من منظور النوع الاجتماعي
- * معرفة مدى مراعاة الإجراءات المتخذة في مختلف مراحل المشاريع التي تنفذها المؤسسات الحكومية لإحتياجات النوع الاجتماعي ومدى تحقيقها لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في المنهجيات المعتمدة وفي وضع السياسات والبرامج والمشاريع وتنفيذها ومراقبتها سيرها وتقييمها

تجربة العراق بالنوع الاجتماعي

بادر الجهاز المركزي للإحصاء ضمن إستراتيجية العمل الحديثة إلى تبني منظور النوع الاجتماعي في النظام الإحصائي الوطني، من خلال إنشاء وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي. نظراً لما تشكله إحصاءات النوع الاجتماعي من أداة مهمة للنظر إلى أوضاع الرجل والمرأة في المجتمع ومشاركتهما في تحقيق التنمية، واستخدامها في رسم السياسات المستقبلية الكفيلة بتقليص الفوارق بين الجنسين في مختلف المجالات.

تأسست وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق في عام 2007، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ضمن مشروع تطوير إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق بأشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

بدأت وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي أولاً بتحسين القدرات الوطنية وتعزيز المهارات في إنتاج وتحليل بيانات النوع الاجتماعي. وتم تهيئة البيئة المناسبة للعمل من اللوازم والأجهزة والمعدات.

كذلك إشراك العاملين في دورات وورش عمل تطويرية داخل وخارج العراق، لتدريبهم على المفاهيم والتعاريف الحديثة عن النوع الاجتماعي، على أيدي خبراء دوليين من منظمات الأمم المتحدة. إضافة إلى إطلاعهم على تجارب دول معينة والاستفادة من الدروس الجيدة المستقاة من تطبيقاتها الناجحة في هذا المضمار.

باشرت الوحدة بتقييم إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق، ومراجعة شاملة ودقيقة للبيانات المنشورة سابقاً. وتحديد أوجه الخلل والقصور في المؤشرات، والمشاكل التي تعترى جمع وتحليل البيانات، بهدف الوصول إلى رؤية واضحة حول واقع إحصاءات النوع الاجتماعي تساعد على وضع الحلول والمعالجات المناسبة.

وقد صدر نتيجة لهذا الجهد أول تقرير يتضمن تقويم إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق وهو الأول من نوعه بين الدول الأعضاء في (الاسكوا). تناول التقرير بكل شفافية ومهنية نقاط القوة والضعف في إحصاءات النوع الاجتماعي . حيث شخّص التقرير جوانب عديدة مما لها صلة بالموضوع ، منها مصادر البيانات، ومنهجيات القياس، وآليات النشر والتوزيع، وغيرها ، التي كانت وراء الأداء السابق في عمل الجهاز المركزي للإحصاء فيما يتعلق بإحصاءات النوع الاجتماعي.

بعدها انطلقت عملية جمع وتوفير البيانات والمؤشرات الإحصائية الخاصة بالنوع الاجتماعي على قدر متميز من الجودة لتلبية احتياجات المستخدمين المتنوعة. وأثمر التعاون المشترك بين الجهاز المركزي للإحصاء ومنظمة (الاسكوا)، بإصدار أربع تقارير يمثلن المرجعية الوطنية المعتمدة في إحصائيات النوع الاجتماعي وكذلك عدد من الإنجازات المتحققة على المستوى الوطني والإقليمي.

الإطار الوطني لمؤشرات النوع الاجتماعي

عقدت اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لدول غرب آسيا (الاسكوا) ورشة عمل حول ” تطوير إحصاءات النوع الاجتماعي في البلدان العربية ” في اسطنبول لتطوير إطارا إقليميا لإحصاءات النوع الاجتماعي تلبية للقضايا الراهنة ذات الأولوية ويتواءم مع الأطر الدولية وذلك بالتعاون والتشاور مع الدول العربية الأعضاء.

من أهم نتائج الاجتماع هو الانتهاء من وضع إطار مفاهيمي وخطوات تحضير إطار إحصاءات للنوع الاجتماعي ، كما تم استكمال وتحديث الإطار العربي لإحصاءات النوع الاجتماعي . ومن أبرز توصيات التقرير هو الطلب من الدول الأعضاء في وضع أطر شاملة وموائمة لإنشاء قواعد بيانات وطنية عن النوع الاجتماعي لتسهيل عملية الرصد والإبلاغ على الصعيدين الوطني والعالمي . وستقوم الاسكوا على تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في استكمال أطرها الوطنية.

يعتبر تطوير إطار إحصاءات النوع الاجتماعي بمثابة الخطوة الأولى في تطوير مجال إحصاءات النوع الاجتماعي وأداة مهمة لرصد السياسات المستندة على أدلة والإبلاغ عنها وذلك لتلبية الاحتياجات الوطنية والإقليمية والدولية.

أهمية الإطار الوطني لقياس قضايا النوع الاجتماعي

أن وضع إطار وطني شامل لقياس قضايا النوع الاجتماعي له أهمية إستراتيجية في تحسين واقع وإنتاج البيانات الإحصائية في كافة المجالات . كما أنه سيليبي الاحتياجات الوطنية والدولية من البيانات. وتطوير إطار وطني شامل لقياس قضايا النوع الاجتماعي سيسهم في تنسيق الجهود الوطنية والمفاهيم والتقارير ويسهل أعداد قاعدة بيانات حول النوع الاجتماعي للرصد والتحليل توفر المعلومات الى جميع مستخدمي البيانات في آن واحد.

يستند الإطار الوطني الى القضايا ذات العلاقة بالإستراتيجية التنموية والقطاعية لتمكين المرأة، ومؤشرات تقرير سيداو الخ . كما يأخذ بنظر الاعتبار البيانات الوطنية المتوفرة والتي تعكس واقع المرأة والرجل في البلد. وفي نفس الوقت يلبى المتطلبات من المؤشرات الإقليمية والدولية والتي تنسق عملية الرصد العالمي لقضايا النوع الاجتماعي وتمكين المرأة.

ولأجل تكييف أي إطار وطني يستوجب استعراض كافة المنشورات والاستراتيجيات والتقارير الوطنية مثل تقرير المرأة والرجل ، واتفاقية سيداو، وقواعد البيانات المتاحة لإضافة المؤشرات ذات العلاقة وحذف ما هو غير متوفر وما يتطلب منها دراسة أو وضع استراتيجيات .

مراحل إعداد الإطار الوطني

المرحلة الأولى :-

1. حصر المؤشرات المتوفرة من المصادر الوطنية والمصنفة حسب الجنس .
2. تقسيم المؤشرات الى مؤشرات نوعية (19) مؤشر - جميعها متوفرة ومؤشرات كمية (253) مؤشر تقيس قضايا النوع الاجتماعي في (15) قطاع ومقسمة الى ثلاث مستويات حسب توافر البيانات كما يلي:
المستوى الأول (Tier1):- متوفر ومنشور في التقارير الوطنية / قواعد البيانات / التعداد العام للسكان والمساكن / السجلات الإدارية
المستوى الثاني (Tier 2) :- متوفر ولكن غير منشور / أو غير محتسب ممكن إحتسابه من مصادر متوفرة .
المستوى الثالث (Tier 3) :- غير متوفر ويتطلب إجراء مسح أو تعديل / تطوير سجلات إدارية لجمعه .

المرحلة الثانية :-

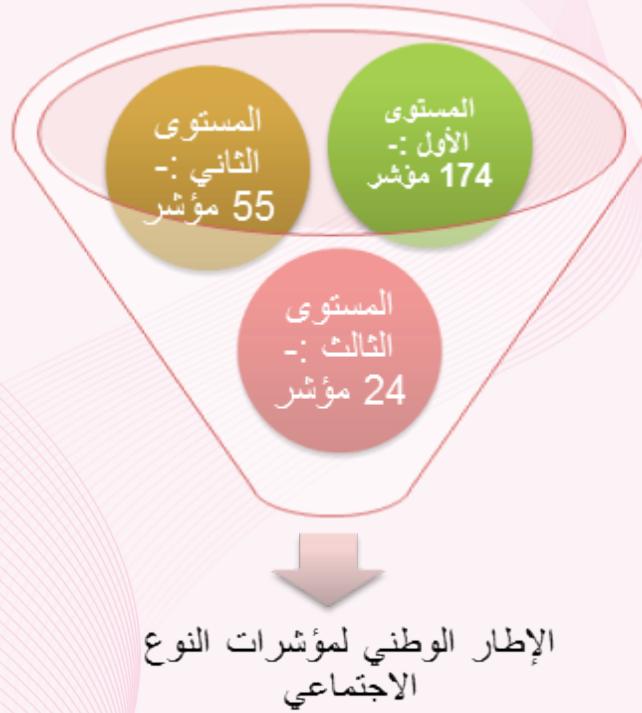
1. تضمين المؤشرات المتوفرة من المصادر التالية الأخرى :
 - منهاج عمل بيجين
 - إتفاقية مناهضة العنف ضد المرأة (سيداو)
 - استراتيجية النهوض بالمرأة
 - نشرة الاسكوا " النوع الاجتماعي في أرقام 2013 "
2. تحديد وإضافة المؤشرات المطلوبة إقليمياً / عالمياً غير المتوفرة في المسودة الأولى للإطار الوطني .
3. حذف المؤشرات المكررة وغير الصحيحة أو غير الملائمة وتغيير بعض المؤشرات (استبدالها) ضمن المرحلتين الأولى والثانية .

المرحلة الثالثة :-

تنقيح الإطار وتقييم أهمية وملائمة مؤشرات النوع الاجتماعي المتوفرة من خلال مناقشة الواقع الراهن بالتعاون مع المستخدمين والمنتجين على النحو التالي :

1. وضع مكونات للإطار الوطني لإحصاءات النوع الاجتماعي (قطاعات) وذلك بتوزيع المؤشرات على المجالات ذات الأهمية .
2. مراجعة أهمية المؤشرات واستكمال الإطار بالنسبة الى مجالات الاهتمام الوطنية مع المستخدمين .
3. تحديد وفرة السلاسل الزمنية لكل مؤشر ومصادرها .
4. تحضير الإطار باللغتين العربية والإنكليزية .

شكل (1) مستويات الإطار الوطني لمؤشرات النوع الاجتماعي



جدول (1) قطاعات الإطار الوطني لمؤشرات النوع الاجتماعي

مستويات توفر المؤشرات الكمية			مؤشرات كمية	مؤشرات نوعية	القطاعات
مستوى 3: غير متوفرة	مستوى 2: متوفرة غير منشورة	مستوى 1: متوفرة منشورة			
0	5	8	13	0	1. الفقر
0	1	2	3	0	2. الجوع
6	16	26	48	12	3. الاقتصاد
2	5	24	31	0	4. التعليم ومعرفة الكتابة والقراءة
3	6	8	17	3	5. الحياة العامة وصنع القرار والتمكين
4	2	13	19	3	6. حقوق الأنسان (المرأة والفتيات)
0	2	6	8	0	7. البيئة
3	9	39	51	0	8. الصحة
0	1	19	20	0	9. الخصائص الديموغرافية
0	0	13	13	0	10. الهجرة والنزوح
5	0	0	5	0	11. المرأة ونزاعات الحروب
0	4	1	5	1	12. الجريمة
0	3	0	3	0	13. الرياضة
1	1	6	8	0	14. الاعلام
0	0	9	9	0	15. البحث والتطوير
24	55	174	253	19	16. المجموع

جدول (2) المؤشرات النوعية للإطار الوطني

الخصائص	مدى الإستجابة
<u>الاقتصاد</u>	
الهيكل الاقتصادية، والمشاركة في الأنشطة الإنتاجية والوصول إلى الموارد	
مدى التزام الدولة بتحقيق المساواة بين الجنسين في العمل وهل تم تصديق اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 100 بشأن المساواة في الأجور بين النساء والرجال	العراق مصادق عليها
هل تم تصديق اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 111 بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة	العراق مصادق عليها
مدى إلتزام البلاد لدعم التوفيق بين العمل والحياة الأسرية	
هل تم تصديق اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 156 بشأن العمال ذوي المسؤوليات العائلية	غير مصادق عليها
هل تم مصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 175 بشأن العمل الجزئي	غير مصادق عليها
هل تم تصديق اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 177 بشأن العمل في المنزل	غير مصادق عليها
هل تم تصديق اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 183 لحماية الأمومة	غير مصادق عليها
طول إجازة الأمومة	تبلغ طول الفترة (12) شهراً كاملاً مع إجازة الوضع (الولادة) التي تسبقها (72) يوماً
نسبة الأجور المدفوعة خلال إجازة الأمومة	(6) أشهر الأولى براتب تام و(6) الباقية بنصف راتب
الحياة العامة وصنع القرار	
حصّة النساء والرجال من المقاعد البرلمانية ونسبة الكوتا القانونية	تبلغ نسبة الكوتا 27.5 بعد زيادتها عن 25.0 بزيادة عدد أعضاء مجلس النواب

كفل قانون الإنتخابات بوجود مرشحة امرأة لكل 2 رجل في قوائم الكتل السياسية الإنتخابية	حصة النساء والرجال من المقاعد البرلمانية ونسبة الكوتا من الحصص الحزبية
لا توجد	وجود تشريعات قانونية على إحصاءات النوع الاجتماعي
حقوق الإنسان للنساء والفتيات	
العراق متحفظ على هذه المادة	هل هناك تحفظ أم لا على المادة (16) (الزواج والحياة الأسرية) للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة هل توجد قوانين بشأن العنف المنزلي
هناك تمييز حسب الشريعة الإسلامية	هل في حقوق الميراث هناك تمييز ضد النساء والفتيات
18 عاماً	ما هو الحد الأدنى للسن القانوني عند الزواج

شكل (2) المؤشرات الكمية والنوعية حسب قطاعات النوع الاجتماعي



المؤشرات الأخرى :-

وهي مؤشرات لم تشمل ضمن قطاع معين من القطاعات المشكلة للإطار الوطني لمؤشرات النوع الاجتماعي وقد جمعت في ملف (Excel) مع بقية القطاعات الأخرى

المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي (الكمية / النوعية) :

هي المؤشرات التي ترصد التغييرات الدالة على النوع الاجتماعي في مجتمع معين عبر فترة زمنية معينة وتكون كمية إذا كانت يمكن تحديدها بدقة وسهولة وتكون نوعية إذا كانت ترتبط في الأغلب بأبعاد اجتماعية .

تحليل قضايا النوع الاجتماعي

يعبر تحليل النوع الاجتماعي عن الأسلوب الذي يستخدم في دراسة وتبيان التأثيرات المختلفة للأنشطة التنموية على فئات السكان من النساء والرجال . ويختلف وقع تلك التأثيرات على النساء منها على الرجال وفق معايير محددة . ويهدف مكون تحليل النوع الاجتماعي الى تسهيل عملية تطوير نوعية البيانات والمؤشرات المتعلقة بقياس المساواة بين الجنسين .

أن أي تحليل يراعي منظور النوع الاجتماعي يعني برصد التأثيرات المختلفة الناجمة عن عملية التنمية في كافة مراحلها على كل من النساء والرجال . من هنا يكتسب تصنيف البيانات حسب الجنس أهمية كبيرة لفهم ماهية تلك التأثيرات . والجدير بالذكر أن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما من الأمور الضرورية التي ينبغي تطبيقهما لتحقيق التنمية البشرية ولكن هذه القضية تكتسب خصوصية كبيرة تقوم على طبيعة المجتمع العراقي والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي أثرت ولا تزال تؤثر في صياغة شكل وطبيعة العلاقة بين المرأة والرجل .

فجوة إحصاءات النوع الاجتماعي

يوفر الإطار العربي المشترك للأهداف والقضايا والمؤشرات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية (G IS IN) أداة قياس تربط بين الأهداف الإنمائية للألفية ومنهاج عمل بيجين . ويقدم الإطار المشترك مجالات الأولوية المقابلة للمواضيع المشتركة المتعلقة بالأهداف . وخاصة قضايا النوع الاجتماعي مع ما يقابلها من مؤشرات تراعي النوع الاجتماعي . وانطلاقاً من هذا الإطار الشامل الذي يتبنى مجموعة مؤشرات تعد مناسبة للتعبير عن مكانة المرأة في العراق والمنطقة ، والتي يمكن إحتسابها من خلال البيانات المتوفرة أو التي يمكن أن تتوافر مستقبلاً ، وتحديد عمق فجوة الإحصاءات التي ينبغي أن يتجه العمل على ردمها عبر إنتاج إحصاءات جديدة مراعية للنوع الاجتماعي . وهذه المؤشرات مجمعة في سبعة مجالات هي :

- 1 - الدخل والفقير
- 2 - المرأة وحقوق الملكية
- 3 - تعليم المرأة وتدريبها
- 4 - المرأة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- 5 - صحة المرأة
- 6 - المرأة والبيئة
- 7 - تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (المرأة والأقتصاد / المرأة ووسائل الإعلام / المرأة في السلطة وإتخاذ القرار / أمن الانسان والعدالة الاجتماعية " المرأة والعنف ")

الشركاء (المنتجين والمستفيدين)

حتى يستطيع العراق من تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإفصاح المجال أمام إحراز تقدم فعلي في تحقيق الأهداف الألفية بمنظور يراعي النوع الاجتماعي يتطلب ذلك بناء شراكات متينة على أصعدة متعددة مع مختلف الشركاء والمعنيين وتطوير قدرات النظراء الوطنيين من خلال الدعوات وبناء القدرات الفنية ومنها القدرات الإحصائية بالإعتماد على مقاييس تراعي منظور النوع الاجتماعي لذا من الضروري أيضاً بناء شراكات على المستوى الوطني تضم الاطراف الفاعلة الحكومية (وزارات ومؤسسات الدولة) بصفتهم شركاء مسؤولين عن إعداد التقارير الوطنية.

التشاور مع الشركاء

يتطلب إنشاء إطار وطني شامل وموائم لمؤشرات النوع الاجتماعي وإنشاء قاعدة بيانات وطنية عن النوع الاجتماعي تسهل عملية الرصد والإبلاغ على الصعيدين الوطني والدولي تعاوناً فنياً من الأطراف الحكومية الفاعلة (وزارات ومؤسسات الدولة) وبالأخص نقاط الارتكاز (وحدات النوع الاجتماعي) الذين تم تعيينهم لنشر مفهوم النوع الاجتماعي وتمكين المرأة وضرورة مشاركة عادلته في التخطيط والتنفيذ. ويهدف التشاور مع الشركاء الى :-

1. رصد الإنجازات والممارسات الجيدة في تعميم مفهوم النوع الاجتماعي وإدماجه .
2. تحليل تجربة العراق لمعرفة مدى تحقيقها للأهداف التي سعت اليها والتحديات التي واجهتها
3. مناقشة مدى المساهمة بتطوير مؤشرات الإطار الوطني عن طريق وحدات النوع الاجتماعي العاملة في وزارات ومؤسسات الدولة لرفده بالبيانات والمؤشرات المفصلة حسب الجنس وتحليل البيانات حول قضايا النوع الاجتماعي
4. العمل مع الجهاز المركزي للإحصاء والجهات الحكومية ذات العلاقة لمتابعة إدماج مفهوم النوع الاجتماعي وتعزيز التواصل والتقييم المستمر لعمل الوحدات .

شكل (3) الشركاء المنتجين والمستفيدين من الإحصاءات



قواعد بيانات النوع الاجتماعي :

تم إنشاء قواعد بيانات خاصة بوحدة إحصاءات النوع الاجتماعي باستخدام نظام معلومات التنمية Devinfo وهي نتاج عمل الوحدة منذ تأسيسها لغاية الآن وقد تم إنشاء ثلاث قواعد بيانات مصنفة حسب الجنس والرابعة قيد الأنجاز (قاعدة بيانات الإطار الوطني لمؤشرات النوع الاجتماعي) وحسب مجال العمل .

إستبيان الكتروني عن النوع الاجتماعي :- تم تصميم إستبيان الكتروني الهدف منه الحصول على معلومات دقيقة حول واقع مبادرات إدماج قضايا النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية ومستنداً بالأصل على دراستين أعدتهما الأسكوا بعنوان ” مبادئ توجيهية من أجل تعميم قضايا النوع الاجتماعي وزيادة فعاليات آليات النهوض بالمرأة ” 2007 والثانية بعنوان ”مراجعة تقييم آليات النهوض بالمرأة وأدائها في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في البلدان العربية” 2010

<http://www.surveymonkey.com/s/xwlcrrv>

قطاعات الإطار الوطني

قطاع الفقر والجوع والاقتصاد

تكتسب مؤشرات الفقر دلالات خاصة في كشف التفاوت بين النساء والرجال تمهيداً لتحليل أثر السياسات المناهضة للفقر في تقليص تلك التفاوتات. وتعد العقبان المرتبطة بالنوع الاجتماعي مظهراً مهماً من الفقر في العراق ، ذلك أنه من المهم أن يكون كل فرد قادراً على الوصول الى تملك الأرض والى القروض والتعليم والسكن وخاصة في حالة النساء الفقيرات. ويسهم تهميش المرأة في سوق العمل بسبب الصورة النمطية عن دورها ، في تعرضها للبطالة وبقائها في الشريحة المنخفضة الأجر إذا ما مارست عملاً مدراً للدخل في القطاع غير الزراعي ، وزيادة أعداد النساء في الوظائف ذات الأجر المنخفض بعيداً عن عملية اتخاذ القرار .



مؤشرات المختارة:

1. مؤشر Gini (جيني) لعدم المساواة في الدخل (مؤشر الاسرة المعيشية المدارة من قبل الذكور والاسر المعيشية المدارة من قبل النساء)
2. نسبة السكان تحت خط الفقر
3. حصة خمس السكان الافقر في الاستهلاك الوطني كنسبة مئوية

العلاقة بالسياسات التنموية

- ان مشاركة الاناث في قوى العمل اقل من الذكور بصفة عامة اذ ليس لدى العديد من النساء نفس فرص المشاركة الاقتصادية بسبب عدم المساواة في التعليم وعدم المساواة في تقاسم المسؤوليات في الاسرة المعيشية
- العنف المنزلي القائم على النوع الاجتماعي والزواج المبكر والتمييز في سوق العمل ايضا تساهم في التمييز ضد المرأة في سوق العمل.
- عادة تميل النساء الى ترك العمل من اجل تربية الاطفال والعودة - لكن باجر اقل - الى الحياة الفعالة اقتصاديا.
- تستخدم البيانات لصياغة سياسات العمالة ولتحديد الاحتياجات التدريبية ومعدلات الانضمام الى التقاعد من معلومات النشاط الاقتصادي لاجل التخطيط المالي لاجهزة الضمان الاجتماعي.
- العمالة غير مدفوعة الأجر (خصوصا النساء)
- استخدام المؤشرات لتحسين سلوك سوق العمل لمختلف الفئات من السكان رجال ونساء في الريف والحضر، والفئات العمرية والحالة الاجتماعية... الخ

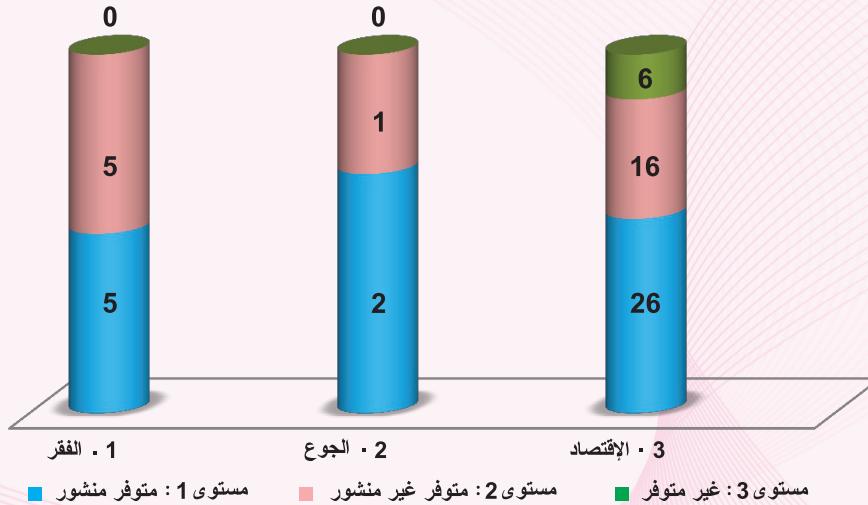
المؤشرات :-

- تضمن قطاع الفقر (5) مؤشرات متوفرة (كمية)
- (5) مؤشرات غير متوفرة ولكن ممكن احتسابها وهي من مؤشرات الإطار الإقليمي العربي (GIS IN) عن الفقر
- (16) مؤشر هي غير محتسبة وغير منشورة من مؤشرات قطاع الاقتصاد
- مؤشر " إنفاق الأسر المعيشية على الإستهلاك الخاص " يمتلك نفس بيانات مؤشر " متوسط إنفاق الأسر المعيشية على السلع الرئيسية بأسعار السوق "
- المؤشرات الكمية المتوفرة لقطاع الجوع (2) ومنها مؤشر لم يحتسب (فجوة الإستهلاك)
- (26) مؤشر كمي متوافر عن الاقتصاد من مجموع (48) مؤشر كمي
- (12) مؤشرات نوعية عن قطاع الاقتصاد تم الإجابة عليها جميعاً
- 24 % تشكل مؤشرات الفقر والجوع الاقتصاد مجتمعة من مجموع نسب مؤشرات الإطار الوطني الكمية و 63% النوعية

جدول (3) مؤشرات قطاع الفقر والجوع والأقتصاد

مستويات توفر المؤشرات الكمية			مؤشرات كمية	مؤشرات نوعية	القطاعات
مستوى 3: غير متوفرة	مستوى 2: متوفرة غير منشورة	مستوى 1: متوفرة منشورة			
0	5	5	10	0	1. الفقر
0	1	2	3	0	2. الجوع
6	16	26	48	12	3. الأقتصاد

شكل (4) مؤشرات قطاع الفقر والجوع والأقتصاد



جدول (4) المؤشرات النوعية لقطاع الفقر والجوع والأقتصاد

الخصائص	مدى الإستجابة
الاقتصاد	
الهيكل الاقتصادية، والمشاركة في الأنشطة الإنتاجية والوصول إلى الموارد	
مدى التزام الدولة بتحقيق المساواة بين الجنسين في العمل وهل تم تصديق اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 100 بشأن المساواة في الأجور بين النساء والرجال	العراق مصادق عليها
هل تم تصديق اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 111 بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة	العراق مصادق عليها
مدى إلتزام البلاد لدعم التوفيق بين العمل والحياة الأسرية	
هل تم تصديق اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 156 بشأن العمال ذوي المسؤوليات العائلية	غير مصادق عليها
هل تم مصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 175 بشأن العمل الجزئي	غير مصادق عليها
هل تم تصديق اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 177 بشأن العمل في المنزل	غير مصادق عليها
هل تم تصديق اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 183 لحماية الأمومة	غير مصادق عليها
طول إجازة الأمومة	تبلغ طول الفترة (12) شهراً كاملاً مع إجازة الوضع (الولادة) التي تسبقها (72) يوماً
نسبة الأجور المدفوعة خلال إجازة الأمومة	(6) أشهر الأولى براتب تام و(6) الباقية بنصف راتب

قطاع تعليم المرأة وتدريبها

التعليم هو أحد الأدوات الأساسية التي تساعد على تمكين المرأة . فهو يرتقي بمستوى مساهمة المرأة في الأسرة والمجتمع والذي من شأنه أن يدعم التنمية البشرية ويكون فاعلاً في فهم المرأة لحقوقها التي نصت عليها اتفاقية حقوق الإنسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المادة العاشرة التي أشارت إلى الحق في القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور المرأة والرجل في كافة مراحل التعليم من أجل الوقوف على دور تعليم المرأة في العراق وأثره على تمكين المرأة كعامل مساعد بل كأحد أهم العوامل المساعدة .

وإعداد إحصاءات عن التعليم مراعية للنوع الاجتماعي يجب أن يتركز على قطاعين أساسيين :

- التعليم وخصائص السكان ، بما فيها الإلمام بالقراءة والكتابة والتحصيل الدراسي والوصول الى التعليم وإكمال الدراسة .
- مؤشرات النظام التعليمي بما فيها نسب الإلتحاق والمناهج الدراسية .



مؤشرات مختارة :-

- معدلات الإلتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي والثانوي

- الحد الأدنى للعمر عند ترك المدرسة

العلاقة بالسياسات التنموية - الأهمية النسبية للتعليم

ما ينبغي البحث عنه:-

- هل هناك خطة رئيسية (سياسات) واستراتيجيات للتعليم ولكن لا يمكن تطبيقها لقلّة الموارد لتطبيق مبادرة التعليم للجميع
- توفر البيانات المتعلقة بالمدارس طريقة سهلة لمقارنة اعداد البنات والبنين المسجلين في المدارس كل عام وكذلك معدلات إستكمال التعليم الابتدائي
- تشكل مستويات ترك المدرسة عقبة خطيرة امام تحقيق الاهداف الوطنية مثل التعليم الابتدائي الشامل والقضاء على الامية وتحقيق فرص المساواة
- تعليم الاطفال يساعد على خفض معدل الفقر اذ يوفر الادوات اللازمة للجيل القادم من اجل مكافحة الفقر والتغلب على الامراض
- المدرسة توفر بيئة امنة للاطفال وأين هي النسبة الأكبر للتسرب من المدارس
- يعمل تعليم البنات على الحد بشكل كبير من فرصة وفاه اول طفل لها قبل سن الخامسة من العمر
- اين هي الفجوات في تقديم التعليم

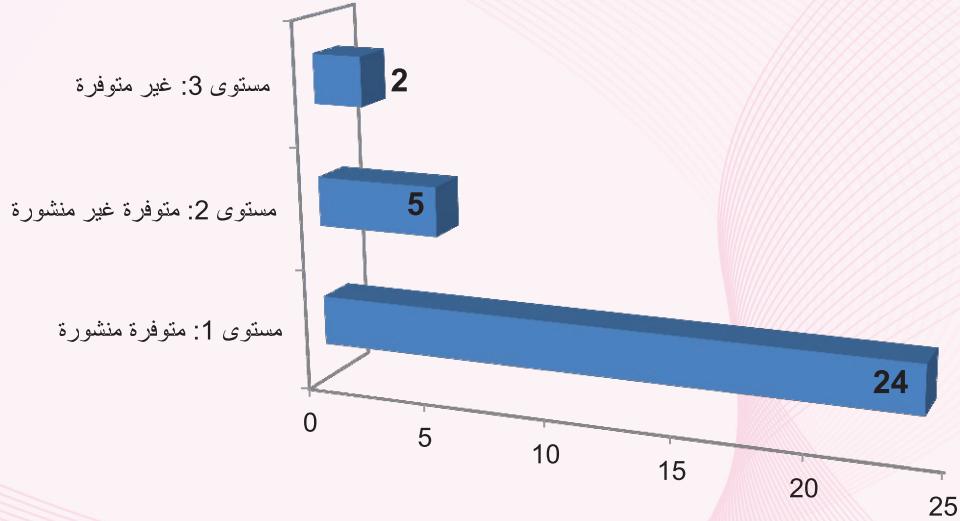
المؤشرات :-

- يتضمن هذا القطاع مؤشرات عن معدلات الالتحاق بكل مراحل التعليم وكذلك مؤشرات التكافؤ بين الجنسين ومعدلات الأمية
- تتوفر في قطاع التعليم سلسلة زمنية من 1990 لغاية 2013
- يتضمن (31) مؤشر كمي ولا توجد مؤشرات نوعية في هذا القطاع
- (24) مؤشر كمي متوافر من المصادر الوطنية والإطار الإقليمي العربي لمؤشرات النوع الاجتماعي (GISIN) مثل "معدلات إتمام التعليم الابتدائي / نسبة مئوية"
- (5) مؤشرات غير محتسبة أو غير منشورة مثل "مؤشر التكافؤ بين الجنسين في مجالات العلوم والهندسة والتصنيع على مستوى خريجي التعليم العالي
- (2) مؤشر هي غير متوافرة (T3)
- 12.2 % نسبة مؤشرات التعليم من مجموع كل نسب مؤشرات الإطار الوطني

جدول (5) مؤشرات قطاع تعليم المرأة وتدريبها

مستويات توفر المؤشرات الكمية			مؤشرات كمية	مؤشرات نوعية	القطاعات
مستوى 3: غير متوفرة	مستوى 2: متوفرة غير منشورة	مستوى 1: متوفرة منشورة			
2	5	24	31	0	4. التعليم ومعرفة الكتابة والقراءة

شكل (5) مؤشرات قطاع تعليم المرأة وتدريبها



قطاع الحياة العامة وصنع القرار والتمكين

ينطبق مفهوم التمكين على الفئات المحرومة أو المهمشة اجتماعياً كافة ومنها المرأة ولكن تمكين المرأة ينطوي على عناصر عديدة منها : أن المرأة فئة متنوعة من الأفراد تتقاطع مع كل هذه الفئات الأخرى . ويعتمد التمكين على عدة عوامل منها : العوامل الاجتماعية والديموغرافية والتركيبة الاجتماعية ومستوى التعليم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع ووضع المرأة والنظام الاقتصادي والسياسي للبلد فضلاً عن العوامل البيئية .



العلاقة بالسياسة التنموية

- ان المشاركة في الحياة العامة حاجة استراتيجية للنساء وهي كذلك حق انساني كما هو مبين في الاعلان العالمي لحقوق الانسان واتفاقية CEDAW وغيرها من الاتفاقات الدولية.
- اظهرت الدراسات انه كلما زاد عدد النساء في موقع القرار كلما زاد الاعتراف بحقوق المرأة ووضعها وحمايتها.

المرأة وتكنولوجيا المعلومات

- غالباً ما ترتبط مؤشرات البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات باستخدام الفرد لها ، كما يرتبط الوصول اليها بدلالة السكان .
- هل توجد في العراق سياسة لتحسين فرص الوصول الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟
- ما هي القيود المفروضة على الوصول الى تكنولوجيا الهاتف والشبكة الخلوية؟

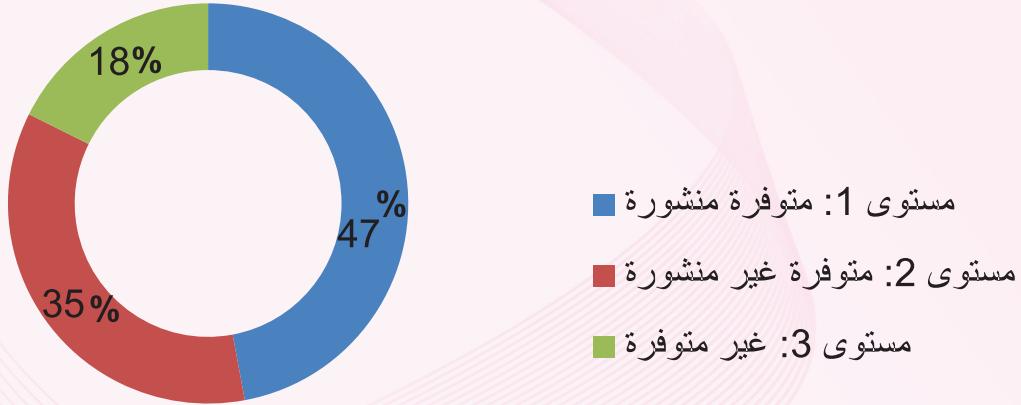
المؤشرات :-

- يتضمن هذا القطاع مؤشرات عن النساء العاملات في المناصب العليا ومن لهن حق الترشيح في الإنتخابات
- إضافة مؤشران جديديان هما نسبة الأسر التي ترأسها امرأة ومؤشر " عدد وحدات النوع الاجتماعي التي أنشئت في وزارات ومؤسسات الدولة"
- وضعت مؤشرات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات ضمن قطاع التمكين ومنها على سبيل المثال مؤشر إستخدام الأنترنت بعمر 6 سنوات فأكثر حسب المكان الرئيس للإستخدام ولكن بيانات المؤشر جمعت ضمن " مؤشرات إضافية "
- (3) مؤشرات نوعية في هذا القطاع تم الإجابة عليها
- (17) مؤشر كمي ومنها (8) مؤشرات متوافرة في المصادر الوطنية
- (6) مؤشرات غير محتسبة ومنها حصة النساء والرجال السفراء
- (3) مؤشرات غير متوافرة ومنها على سبيل المثال " حصة النساء والرجال في الهيئات البلدية "
- 8 % تقريباً نسبة مؤشرات التمكين من باقي نسب القطاعات

جدول (6) مؤشرات قطاع الحياة العامة وصنع القرار والتمكين

مستويات توفر المؤشرات الكمية			مؤشرات كمية	مؤشرات نوعية	القطاعات
مستوى 3: غير متوفرة	مستوى 2: متوفرة غير منشورة	مستوى 1: متوفرة منشورة			
3	6	8	17	3	5. الحياة العامة وصنع القرار والتمكين

شكل (6) مؤشرات قطاع الحياة العامة وصنع القرار والتمكين



جدول (7) المؤشرات النوعية لقطاع الحياة العامة وصنع القرار والتمكين

الخصائص	مدى الإستجابة
الحياة العامة وصنع القرار	
حصة النساء والرجال من المقاعد البرلمانية ونسبة الكوتا القانونية	تبلغ نسبة الكوتا 27.5 بعد زيادتها عن 25.0 بزيادة عدد أعضاء مجلس النواب
حصة النساء والرجال من المقاعد البرلمانية ونسبة الكوتا من الحصص الحزبية	كفل قانون الإنتخابات بوجود مرشحة امرأة لكل 2 رجل في قوائم الكتل السياسية الإنتخابية
وجود تشريعات قانونية على إحصاءات النوع الاجتماعي	لا توجد

قطاع حقوق الأنسان والعنف (المرأة والفتيات)

تعرف حقوق الانسان بأنها ” مبادئ المساواة والعدالة التي تحظى بقبول عام أوالحقوق الادبية التي يكتسبها كل الناس على قدم المساواة لأنهم وببساطة بشر. وبتوقيعها على العديد من الإتفاقيات الدولية، التزمت حكومة العراق بإحترام وتوفير وحماية حقوق الإنسان لكافة أفراد الشعب .



العنف

اختلفت الدراسات العراقية في تعريفها للعنف ومع أن معظم الدراسات تعتمد على تعريف إعلان القضاء على العنف ضد المرأة الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1993 والذي ينص على انه « أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو من المحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسدية، جنسية، نفسية للمرأة بما في ذلك التهديد بإقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء وقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة .

المؤشرات :-

- يتضمن هذا القطاع مؤشرات العنف ضد النساء والفتيات ومؤشرات عن الأرامل
- تم إضافة جدول مجموع الإتفاقيات الدولية التي صادق عليها العراق في مختلف المجالات
- هناك (3) مؤشرات نوعية في القطاع وكلها تمت الإجابة عليها
- (19) مؤشر كمي منها (13) مؤشرات كمية متوافرة في المصادر الوطنية
- (2) مؤشران غير محتسبان ومنها « أ. المعدل الإجمالي للنساء اللواتي يتعرضن للعنف الجسدي في الأشهر ال 12 الماضية من قبل (الزوج) ب. المعدل الإجمالي للنساء اللواتي يتعرضن للعنف الجنسي في الأشهر ال 12 الماضية من قبل (الزوج)
- مؤشر " أ. معدل مجموع النساء اللواتي يتعرضن للعنف الجسدي في الأشهر ال 12 الماضية من خلال العلاقة (الزوج) ب. معدل مجموع النساء اللواتي يتعرضن للعنف الجنسي في الأشهر ال 12 الماضية من خلال العلاقة (الزوج) " تم إستبداله بمؤشر متوافر في المصادر الوطنية " نسبة النساء المتزوجات (15 - 54) اللاتي تعرضن الى انواع مختلفة من العنف من قبل ازواجهن خلال 12 شهر الماضية "
- (4) مؤشرات كمية غير متوفرة ومنها على سبيل المثال عدد الأنشطة السنوية الخاصة بتدريب المرأة وتوعيتها بحقوق الأنسان الخاصة بها

جدول (8) مؤشرات قطاع حقوق الإنسان والعنف (المرأة والفتيات)

مستويات توفر المؤشرات الكمية			مؤشرات كمية	مؤشرات نوعية	القطاعات
مستوى 3: غير متوفرة	مستوى 2: متوفرة	مستوى 1: متوفرة منشورة			
4	2	13	19	3	6. حقوق الإنسان (المرأة والفتيات)

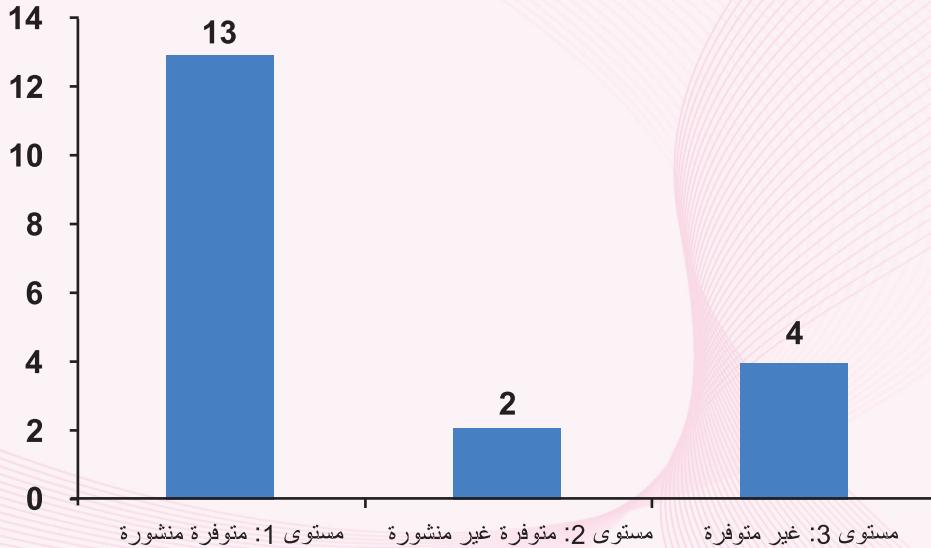
شكل (7) مصادقة العراق على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

number of Human rights conventions		عدد المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان									
Country	UN member since year	Ratification of human rights conventions									البلد
		التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان									
		International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (CESCR)	International Covenant on Civil and Political Rights (CCPR)	International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination (CERD)	Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW)	Convention Against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment (CAT)	Convention on the Rights of the Child (CRC)	Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide	Convention on Protocol Relating to the Status of Refugees	International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of their Families (MWC)	
		العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	اتفاقية حقوق الطفل	اتفاقية منع ومعالجة جريمة الإبادة الجماعية	الاتفاقية البروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	
Iraq	1945	2	2	2	2	2	2	2	0	0	العراق

جدول (9) المؤشرات النوعية لقطاع حقوق الأنسان والعنف (المرأة والفتيات)

الخصائص	مدى الإستجابة
حقوق الإنسان للنساء والفتيات	
هل هناك تحفظ أم لا على المادة (16) (الزواج والحياة الأسرية) للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة هل توجد قوانين بشأن العنف المنزلي	العراق متحفظ على هذه المادة
هل في حقوق الميراث هناك تمييز ضد النساء والفتيات	هناك تمييز حسب الشريعة الإسلامية
ماهو الحد الأدنى للسنة القانوني عند الزواج	18 عاماً

شكل (8) مؤشرات قطاع حقوق الأنسان والعنف (المرأة والفتيات)



قطاع البيئة

تتأثر المرأة بالبيئة المحيطة بها نتيجة صلتها المباشرة باستخدام الموارد الطبيعية وإدارتها وبخاصة المياه والطاقة بصفتها المسؤولة عن تسيير الشؤون الحياتية اليومية للأسرة ، بما في ذلك اسلوب ونمط الإستهلاك وإعداد الطعام والتخلص من النفايات . كما تتولى المرأة مسؤولية توفير الماء بشكل كاف للجميع داخل البيت وتحمل مسؤولية إدارة الموارد المائية داخل المنزل ، لذا فإن توفير بيئة صحية وسليمة يؤثر إيجاباً على أوضاع المرأة .

- جهود المرأة ممكن ان تكون في تدوير النفايات مثلا والمرأة في الريف لها صلة مباشرة بإدارة المياه والطاقة
- ما هو دور المرأة في جهود التنمية المستدامة
- ما هي نسبة السكان المعتمدين على الوقود والطاقة التقليدية للأسر المعيشية المدارة من قبل الذكور/ والأسر المعيشية من المدارة من قبل النساء؟



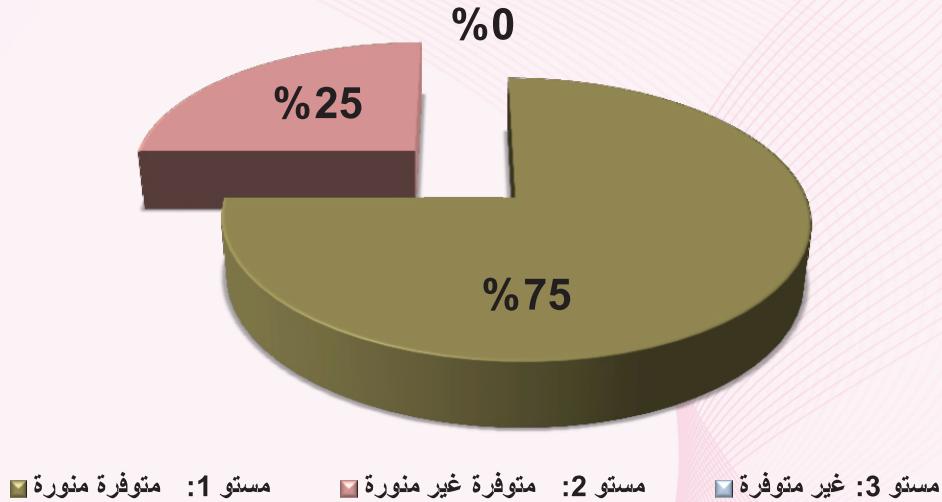
المؤشرات

- هناك (6) مؤشرات كمية ومتوفرة عن قطاع البيئة من مجموع (8) كمية
- يوجد هناك مؤشران من المستوى الثاني (غير منشورة) ولا توجد مؤشرات في الثالث
- المؤشرات متوفرة في المصادر الوطنية (تقارير الأهداف الإنمائية للألفية)
- أضيف مؤشر " نسبة الأفراد الذين يعتبرون الحفاظ على البيئة من واجباتهم كمواطنين »

جدول (10) مؤشرات قطاع البيئـة

مستويات توفر المؤشرات الكمية			مؤشرات كمية	مؤشرات نوعية	القطاعات
مستوى 3: غير متوفرة	مستوى 2: متوفرة غير منشورة	مستوى 1: متوفرة منشورة			
0	2	6	8	0	7. البيئـة

شكل (9) مؤشرات قطاع البيئـة



وسائل منع الحمل

- يؤثر وجود او عدم وجود وسائل منع الحمل على صحة ورفاه النساء بشكل اكثر مما تفعله على صحة ورفاه شركائهن من الرجال
- يعمل انتشار وسائل منع الحمل ايضا للوصول الى خدمات الصحة الانجابية ويوفر معلومات هامة حول وفيات الاطفال والامهات وعدوى فيروس نقص المناعة البشرية (HIV)
- تتاثر الخصوبة بالعوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والصحية وتعمل كل هذه العوامل من خلال اربع عوامل اخرى:
 - نسبة النساء اللاتي يقمن علاقة جنسية
 - نسبة النساء اللواتي يستخدمن وسائل منع الحمل
 - نسبة النساء غير المخصبات (بسبب الرضاة)
 - مستوى الاجهاض
- توافر وجود هذه البيانات يعطي دليلا على التغيرات المحتملة في مجال الخصوبة ويساعد على فهم التغيرات السابقة



المؤشرات المختارة التي تظهر ابرز جوانب الخصوبة ووسائل منع الحمل

1. معدل انتشار وسائل منع الحمل باي طريقة والنسبة المئوية في سن الحمل (15 - 49) سنة
2. معدل الخصوبة الكلي (النساء في عمر 15 - 49) سنة ويبين هذا المعدل متوسط عدد الاطفال الذين تلدهم النساء خلال حياتهن الانجابية (15 - 49) سنة اذا كان لديهن نفس نمط ومستوى الخصوبة خلال حياتهن الانجابية بأكملها.
3. تحت الظروف التي تسمح بالاجهاض (حسب نوع الظروف) تطلب المادة 12 من اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) من الدول الاطراف ضمان حصول النساء على خدمات الرعاية الصحية بما في ذلك تلك المتعلقة بتنظيم الاسرة وقد يكون لدى بعض الدول تشريعات تسيطر على هذه المسائل مع استثناء انقاذ حياة الام

العلاقة بالسياسة التنموية

- زيادة انتشار وسائل منع الحمل بشكل عام هو احد اهم العوامل المحددة المباشرة للاختلافات بين الدول فيما يتعلق بمعدلات الخصوبة في الدول النامية.
- يمكن استعمال وسائل تنظيم الاسرة للحد او المباعدة بين المواليد لتحسين صحة كل من الامهات والاطفال
- يؤثر الانجاب المبكر والمتكرر على صحة المرأة ويبقيهن بعيدات عن الحصول على مستوى التعليم والتدريب اللازمين لتحقيق مسقبل آمن
- تشكل الامومة في سن مبكرة (اقل من 20 سنة) خطر اعلى من متوسط خطر وفيات الامهات
- الاطفال الذين يولدون لتلك الامهات معرضين اكثر للمرض والموت

الصحة العامة

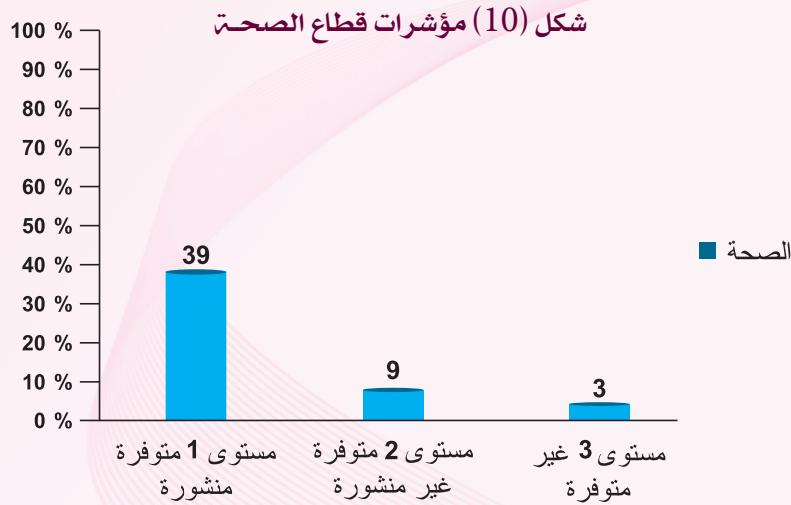
- النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على المرافق الصحية الاساسية
- الاعتلال (دخول المرضى للمستشفيات ومراجعة المراكز الصحية) حسب الجنس
- الحالات السنوية لسرطان الثدي وعنق الرحم
- مقاييس نوعية الرعاية الصحية الاساسية وينبغي قياس القدرة على الوصول عن طريق المؤشرات من اجل الاستفادة من الخدمات او التغطية الفعلية.

المؤشرات :-

- يتضمن قطاع الصحة (51) مؤشر كمي ولا توجد فيه مؤشرات نوعية
- (39) هي المؤشرات الكمية المتوفرة في المصادر الوطنية وكذلك متوفرة في الإطار الإقليمي العربي للمؤشرات (GISIN) على سبيل المثال تغطية الرعاية السابقة للولادة زيارة واحدة على الأقل أو أربع زيارات على الأقل
- (9) مؤشرات غير منشورة أو محتسبة في المؤشرات الوطنية ومنها إنتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث / قطع الأعضاء (بالنسبة للبلدان ذات الصلة)
- (3) مؤشرات فقط غير متوفرة وتتطلب مسح أو دراسة معينة ومنها مؤشر الحصول على العقاقير المضادة للفايروسات الرجعية
- لا تتوفر مؤشرات عن التدخين في المؤشرات الوطنية ويوجد مؤشر واحد من مسح صحة الأسرة وهو المدخنون حسب الجنس والبيئة لسنة واحدة فقط 2006
- أضيف مؤشر جديد هو "الإصابات العشرة الشائعة بالأمراض السرطانية" أهم عشرة أسباب وحسب الجنس من التقرير السنوي لوزارة الصحة / 2010 وجمع مع « مؤشرات إضافية »
- تشكل مؤشرات قطاع الصحة تقريباً (20%) من مؤشرات الإطار الوطني
- هناك (7) مؤشرات صحية في الإطار الوطني غير متوفرة (T2) تم إستبدالها بمؤشرات صحية متوفرة في المصادر الوطنية (المسوح الإحصائية) و (تقارير قسم الإحصاء / وزارة الصحة)

جدول (11) مؤشرات قطاع الصحة

مستويات توفر المؤشرات الكمية			مؤشرات كمية	مؤشرات نوعية	القطاعات
مستوى 3: غير متوفرة	مستوى 2: متوفرة غير منشورة	مستوى 1: متوفرة منشورة			
3	9	39	51	0	8. الصحة



جدول (12) المؤشرات الصحية المستبدلة بأخرى

ت	مؤشرات صحية في الإطار الوطني	مؤشرات صحية في المصادر الوطنية
1	انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث / قطع (بالنسبة للبلدان ذات الصلة فقط)	نسبة النساء بعمر (15 - 49) سنة اللاتي خضن لختان الإناث
2	معدلات الخصوبة لفئات عمرية محددة	معدل الخصوبة الكلية
3	معدل الإصابة بالأمراض التناسلية	نسبة النساء (15 - 49) سنة اللاتي اصبن بالأمراض المنقولة جنسيا
4	الإصابة بسرطان الثدي بين النساء تشخيصها ، لكل 1000 من النساء	التوزيع النسبي لحالات الإصابة بسرطان الثدي
5	حالات الإصابة بسرطان عنق الرحم بين النساء (35 سنة فأكثر) في تشخيص 1000 امرأة	التوزيع النسبي لحالات الإصابة بسرطان عنق الرحم
6	معدل وفيات السكان 15 سنة فأكثر	معدل وفيات السكان 15 - 60 سنة فأكثر
7	السكان الذين تتراوح أعمارهم (15 - 24) سنة والذين يعرفون شخص يتمتع بصحة جيدة وينقل فيروس نقص المناعة البشرية	النسبة المئوية للسكان من الفئة العمرية (15 - 24) عاما الذين تتوفر لديهم معرفة صحيحة شاملة لفيروس الايدز

قطاع الخصائص الديموغرافية

الاسر المعيشية

- هناك عدة طرق لقياس تركيب العائلة من خلال الحالة الزوجية ومعدل تكوين الاسرة
- التركيب المعيشي والعلاقات بين الافراد في الاسرة ومعلومات اجتماعية اخرى :
 - _ السن القانوني للزواج حسب الجنس
 - _ متوسط العمر عند الزواج الأول



العلاقة بالسياسة التنموية

- في المجتمعات التقليدية الفتيات بشكل خاص عرضة للزواج المبكر وذلك يعرضهن لمشاكل الانجاب المبكر وتربية الاطفال ويؤثر على الصحة فضلا عن ضياع فرصتهم المتاحة لاستكمال الدراسة وتعمل الخبرة القليلة والعمل قليل الاجر على جعل النساء عرضة لان يصبحن معتمدات على ازواجهن
- النساء المنفصلات او المطلقات عرضة بشكل خاص للفقر والاعتماد على اسرهن لانه يتم التمييز ضدهن بالنسبة للملكية وحضانة الاطفال

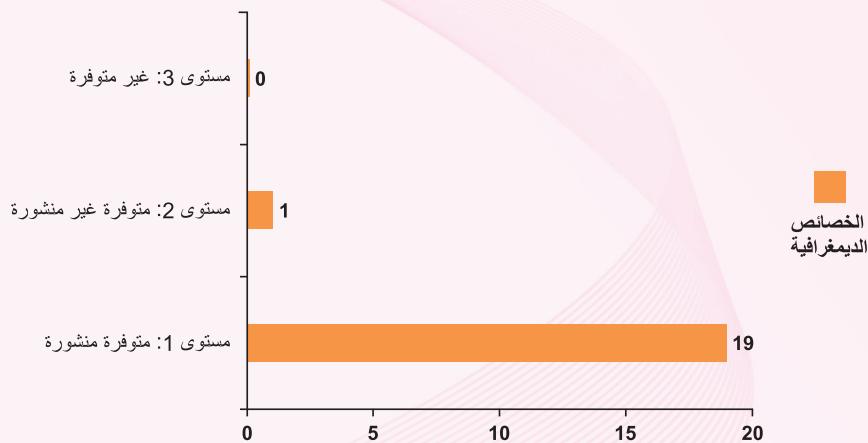
المؤشرات :-

- يتضمن هذا القطاع الحيوي مؤشرات هامة عن السكان وخصائصهم الديموغرافية وحالات الزواج والطلاق وعدد الولادات الحية ونسب الإعالة وعبء العناية بالأطفال
- لا توجد في هذا القطاع مؤشرات نوعية
- (20) مؤشر كمي في قطاع السكان وفيه (19) مؤشر متوافر في المصادر الوطنية (التعداد العام للسكان والمساكن والسجلات الإدارية)
- (1) مؤشر واحد غير محتسب وممكن إحتسابه ومنها توزيع الأسرة حسب عدد الأطفال
- لا توجد هناك مؤشرات غير متوفرة (T3)
- قطاع الخصائص الديموغرافية يوفر سلاسل زمنية من 1990 - 2014

جدول (13) مؤشرات قطاع الخصائص الديموغرافية

مستويات توفر المؤشرات الكمية			مؤشرات كمية	مؤشرات نوعية	القطاعات
مستوى 3: غير متوفرة	مستوى 2: متوفرة غير منشورة	مستوى 1: متوفرة منشورة			
0	1	19	20	0	9. الخصائص الديموغرافية

شكل (11) مؤشرات قطاع الخصائص الديموغرافية



قطاع الهجرة والنزوح

دعت أوضاع البلد في الفترة الأخيرة الى تزايد أعداد النازحين من مناطق سكناهم الى مناطق أخرى بسبب التهجير القسري وهو ما يعرف بالهجرة الداخلية فكان لا بد من دراسة اوضاعهم وظروفهم المعيشية والانسانية فكان قطاع الهجرة والنزوح بما يحتويه من مؤشرات تتعلق بأعداد النازحين وخصائصهم الديموغرافية ضروريا في الإطار الوطني لمؤشرات النوع الاجتماعي

العلاقة بالسياسة التنموية

تؤثر الهجرة والنزوح على هيكلية السكان ونسب الاعالة المرتبطة بها ، فالهجرة يجب دراستها اذ انها تؤثر على معدلات التغيير السكاني سواء في المحافظات التي نزحوا منها أو التي نزحوا اليها وكذلك على الرجال والنساء بصورة مختلفة من حيث معدلات الركود الاقتصادي والحقوق المتاحة.

المؤشرات :-

- (13) مؤشرات كمية متوافرة عن قطاع الهجرة ولاتوجد مؤشرات نوعية والبيانات لعام واحد فقط 2014
- جمع البيانات كان بالتشاور مع الجهات الحكومية الرسمية المعنية (وزارة الهجرة والمهجرين) وبيانات المسح الوطني للنازحين الذي اجري مؤخرا
- تناول تقرير النوع الاجتماعي في ارقام 2013 - 2014 أوضاع اللاجئين وهناك بيانات متوافرة عن العراق ولكن لم تعتمد لعدم دقتها وهناك أيضا مسح جديد في المستقبل عن المغتربين في الخارج سيوفر مؤشرات أكثر دقة
- 5 % هي نسبة مؤشرات النزوح من مجموع بيانات مؤشرات الإطار الوطني
- تناول قطاع المرأة ونزاعات الحروب (5) مؤشرات كمية غير متوفرة في المصادر الوطنية ولاتوجد مؤشرات نوعية
- (2) مؤشر جمعت من الإطار الإقليمي للمؤشرات العربي (GIS IN) على سبيل المثال نسبة الموظفين العموميين الذين يتم تدريبهم سنويا في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني للنساء والرجال، في النسبة المئوية



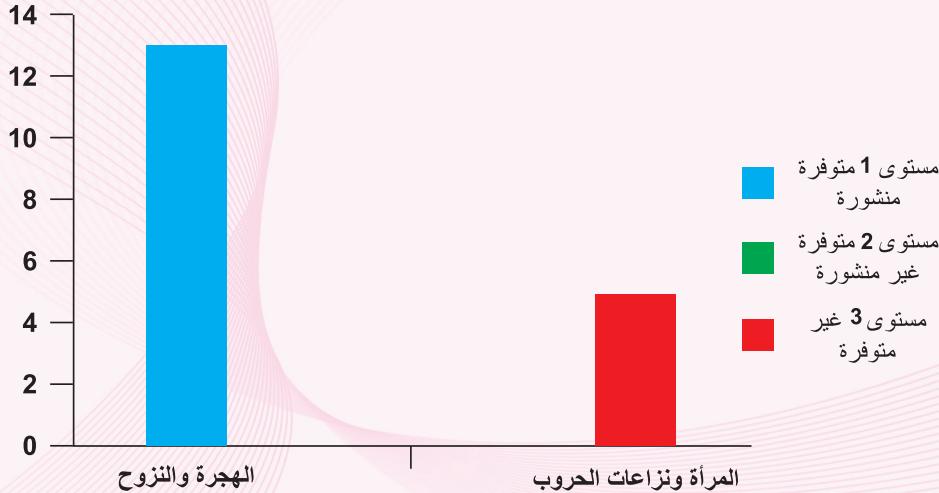
جدول (14) مؤشرات قطاع الهجرة والنزوح

مستويات توفر المؤشرات الكمية			مؤشرات كمية	مؤشرات نوعية	القطاعات
مستوى 3: غير متوفرة	مستوى 2: متوفرة غير منشورة	مستوى 1: متوفرة منشورة			
0	0	13	13	0	10. الهجرة والنزوح

جدول (15) مؤشرات قطاع المرأة ونزاعات الحروب

مستويات توفر المؤشرات الكمية			مؤشرات كمية	مؤشرات نوعية	القطاعات
مستوى 3: غير متوفرة	مستوى 2: متوفرة غير منشورة	مستوى 1: متوفرة منشورة			
5	0	0	5	0	11. المرأة ونزاعات الحروب

شكل (12) مؤشرات قطاعا (الهجرة والنزوح / المرأة ونزاعات الحروب)



قطاع الجريمة

مع ظهور مفهوم النوع الاجتماعي ظهرت مجموعة من النظريات التي تفسر جرائم النساء وجرائم الرجال أيضاً من بينها نظرية (ضبط القوة) التي تنطلق من فرضية أساسية مفادها أنه كلما زادت الأسرة أبوية كلما اتسعت الفجوة الجندرية في ارتكاب الجرائم والسلوك المنحرف بين الذكور والإناث ولذلك يجب البحث عن :-

1. كيف تتم مقارنة النساء بالرجال من حيث ادانة الجرائم ؟
2. ما هي جرائم النساء / الرجال؟ وهل تؤخذ جرائم النساء على محمل الجد ؟
3. ما هي السياسات والبرامج المتبعة لتخفيض او ازالة حواجز تقديم الشكاوى من قبل النساء الضحايا؟
4. ما هي التدابير الوقائية لمساعدة ضحايا العنف من النساء والبنات؟

المؤشرات :-

- هناك مؤشر واحد نوعي في قطاع الجريمة (العقوبات المشرعة ضد مستخدمي العنف الأسري) و(5) مؤشرات كمية
- هناك مؤشر واحد متوفر و(4) غير متوفرة (T2) والبيانات لعامي 2008 ، 2009



جدول (16) مؤشرات قطاع الجريمة

مستويات توفر المؤشرات الكمية			مؤشرات كمية	مؤشرات نوعية	القطاعات
مستوى 3: غير متوفرة	مستوى 2: متوفرة غير منشورة	مستوى 1: متوفرة منشورة			
0	4	1	5	1	12. الجريمة

قطاع الرياضة

إدماج منظور النوع الاجتماعي لم يستثني أي قطاع ومنها قطاع الرياضة فولوج المرأة عالم الرياضة وحصولها على العديد من الألقاب والأوسمة المختلفة يعكس أوجه إنهاء التمييز بينها وبين الرجل في هذا المجال



المؤشرات :-

- يتضمن هذا القطاع (3) مؤشرات كمية
- مؤشرات قطاع الرياضة غير متوفرة في المصادر الوطنية ولكن ممكن احتسابها (T2)
- بعد التشاور مع المعنيين على مؤشرات هذا القطاع (وزارة الشباب والرياضة) سيتم احتسابه عن قريب
- لا يحتوي هذا القطاع على مؤشرات نوعية

جدول (17) مؤشرات قطاع الرياضة

مستويات توفر المؤشرات الكمية			مؤشرات كمية	مؤشرات نوعية	القطاعات
مستوى 3: غير متوفرة	مستوى 2: متوفرة غير منشورة	مستوى 1: متوفرة منشورة			
0	3	0	3	0	13. الرياضة

قطاع الاعلام

تعتبر البيانات الخاصة بالوظائف الإدارية في وسائل الإعلام المختلفة: كالصحف والمجلات والإذاعات والقنوات التلفزيونية إضافة الى ما يتعلق بهيئات التحرير مهمة في الكشف عن أوضاع المرأة في المؤسسات الإعلامية وحجم الدور الذي تضطلع به ومتابعة المؤشرات بمرور الزمن. وتعاني المؤشرات في هذا المجال من قصور واضح في توافرها، إذ لا تتوافر إحصاءات موثوق بها عن قطاع الإعلام والمؤسسات الإعلامية الوطنية. كما أن تلك المؤسسات لا تقدم بيانات ومعلومات وإحصاءات عن العاملين فيها لذا فإن حجم الضجوة في هذه المؤشرات يبدو شاملاً.



يمكن تصنيف قضايا النوع الاجتماعي ووسائل الاعلام على مستويين مترابطين في الطبيعة والأثر.

يتصل المستوى الأول بمشاركة المرأة في إتخاذ القرار والتعبير في وسائل الاعلام.

أما المستوى الثاني فيتصل بالدور والصورة التي تعرضها وسائل الاعلام عن المرأة.

المؤشرات :-

- (8) مؤشرات كمية يتضمنها قطاع الإعلام وليست هناك مؤشرات نوعية
- هناك مؤشر جمع من الإطار الإقليمي العربي (GIS IN) على سبيل المثال حصّة النساء والرجال في المناصب الإدارية الفنية في الصحف الوطنية والقنوات التلفزيونية، نسبة المثوية هو (T2)

جدول (18) مؤشرات قطاع الاعلام

مستويات توفر المؤشرات الكمية			مؤشرات كمية	مؤشرات نوعية	القطاعات
مستوى 3: غير متوفرة	مستوى 2: متوفرة غير منشورة	مستوى 1: متوفرة منشورة			
1	1	6	8	0	14. الاعلام

قطاع البحث والتطوير :-

ان قوة الامم وتطورها ونجاحها اصبحت تقاس في عصرنا الحاضر بمدى التقدم والتطور الذي تحرزه في مجال استعمال برامج العلم والتكنولوجيا والبحث والتطوير بغية تحقيق تنمية اقتصادية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وتحسين جودة مخرجاتها .ومن بين اصعب التحديات والتي ينبغي على هذا القطاع تبنيها واثارتها ، ايجاد الحلول المناسبة للتحويلات الكبرى التي يعرفها العالم ، في وقت باتت فيه المؤسسات العلمية عاجزة عن التأقلم ومواكبة التغيرات والتطورات السريعة في مجال العلم والتكنولوجيا .

المؤشرات :-

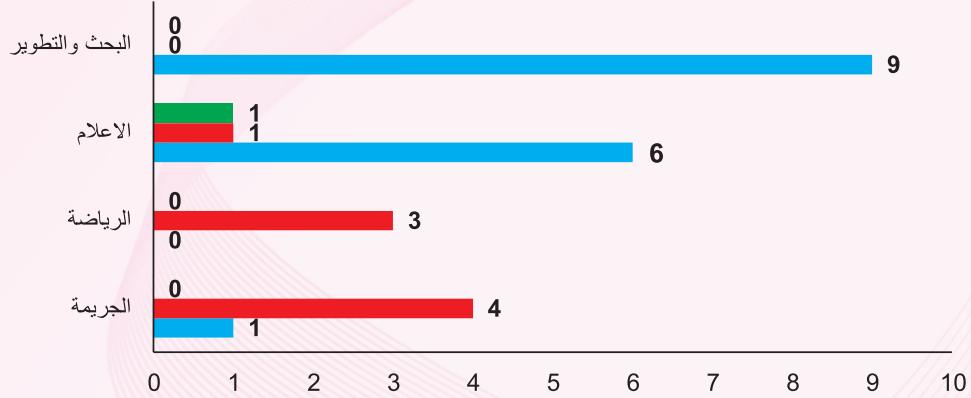
- هناك (9) مؤشرات كمية لقطاع البحث والتطوير
- المؤشرات التسع غير متوفرة في المصادر الوطنية وقد جمعت من تقرير "النوع الاجتماعي في أرقام - الأسكوا" 2013-2014
- لا توجد هناك مؤشرات غير متوفرة أو غير منشورة



جدول (19) مؤشرات قطاع البحث والتطوير

مستويات توفر المؤشرات الكمية			مؤشرات كمية	مؤشرات نوعية	القطاعات
مستوى 3: غير متوفرة	مستوى 2: متوفرة غير منشورة	مستوى 1: متوفرة منشورة			
0	0	9	9	0	15. البحث والتطوير

شكل (13) مؤشرات قطاعات (الجريمة، الرياضة، الإعلام، البحث والتطوير)



	الجريمة	الرياضة	الإعلام	البحث والتطوير
مستوى 3: غير متوفرة	0	0	1	0
مستوى 2: متوفرة غير منشورة	4	3	1	0
مستوى 1: متوفرة منشورة	1	0	6	9

التوصيات

1. وضع خطط طويلة الأجل لتخطيط المسوح المراعية للنوع الاجتماعي
2. تطوير الإطار القانوني للإحصاء في العراق بما يتناسب ومتطلبات النوع الاجتماعي
3. زيادة الأدوار المخصصة للمرأة في عملية إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي وزيادة الخبرات النسائية لمستويات أعلى عند تنفيذ المسوح.
4. القيام بمراجعة المفاهيم وأدوات تحليل وتجميع البيانات بما يتناسب وحاجات التحليل المراعي للنوع الاجتماعي، وضمان اتساقها مع مثيلاتها على المستوى الدولي
5. تحديث الأنظمة المعلوماتية والإحصائية للجهات الحكومية الرسمية (الوزارات) حيث أن هناك قصور في توافر البيانات المستقاة من السجلات الإدارية فضلاً عن عدم دقة البيانات التي تقدم
6. إهتمام الجهات الحكومية المنتجة للبيانات والإحصاءات بزيادة مستوى التنسيق وتحسينه مع بعضها ومع الجهاز من أجل زيادة القدرة على إنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي وتقديمها للمستخدمين من المستويات كافة عبر زيادة كفاءة آليات جمع البيانات حول قضايا النوع الاجتماعي وتحليلها.

مصادر البيانات

مصادر وطنية		مصادر أخرى	المصادر
الجهاز المركزي للإحصاء			
مسوح إحصائية	تقارير المديرية الفنية	جهات حكومية رسمية	
تقرير تحليل الأمن الغذائي والفضات الهشة 2008	(السكان والقوى العاملة، النقل والاتصالات، الاجتماعي والتربوي)	مجلس النواب العراقي	النوع الاجتماعي في أرقام 2013 - 2014 / الأسكوا
المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2007، 2012		مجلس القضاء الأعلى	تقويم إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق
المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية 2011		الجهات الحكومية الرسمية (وزارات الدولة ومؤسساتها) - قسم الإحصاء	بنك المعلومات الوظيفي في الجهاز
المسح العنقودي متعدد المؤشرات (Mics - 2 - 3 - 4) 2000، 2006، 2011		التقارير الصحية السنوية / وزارة الصحة	مؤشرات الإطار الوطني
مسح خارطة الفقر ووفيات الأمهات 2013			
مسح شبكة معرفة العراق 2011			
مسح التشغيل والبطالة 2003، 2004، 2006، 2008			
مسح ميزانية الأسرة السريع 2005			
مسح صحة الأسرة في العراق 2006			



حقوق التصميم والطباعة محفوظة لدى مديرية المطبعة
الجهاز المركزي للإحصاء 2015
printing.press@mop.gov.iq